Arabic

صندوق قطر للتنمية ومكتب الممثلة السامية للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية يوقعان اتفاقا بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي

على هامش الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقع صندوق قطر للتنمية اتفاق مساهمة بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي مع مكتب الممثلة السامية للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. يهدف هذا الاتفاق إلى دعم المكتب في متابعة ورصد تنفيذ "برنامج عمل الدوحة" للفترة 2023-2031. تأتي هذه المساهمة ضمن تعهد دولة قطر بتقديم 60 مليون دولار الذي أُعلن عنه خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

وحضر حفل التوقيع سعادة السيدة لولوة بنت راشد الخاطر، وزيرة الدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية، والسيد سلطان بن أحمد العسيري، المدير العام بالإنابة لصندوق قطر للتنمية، والسيدة رباب فاطمة، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً.

يهدف برنامج عمل الدوحة إلى مواجهة التحديات الفريدة التي تعاني منها أقل البلدان نمواً، من خلال تعزيز الشراكات بين هذه الدول وشركاء التنمية من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. كما يحدد البرنامج جدولاً طموحاً لإطلاق العنان لإمكانات أقل البلدان نموا من خلال تعزيز التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، وتنفي> تدابير محددة مثل تعزيز القدرة على الصمود، وتطوير آليات لتخزين الأغذية للتصدي لانعدام الأمن الغذائي، وإنشاء مرفق لدعم الخروج المستدام من فئة أقل البلدان نمواً.

صرح السيد سلطان بن أحمد العسيري، المدير العام بالإنابة لصندوق قطر للتنمية: "التزام دولة قطر المستمر بدعم مكتب الممثلة السامية يعكس اهتمامنا بتمكين الدول الأكثر ضعفاً في العالم. هذه المساهمة تعزز من قدرة المكتب على مواجهة التحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نمواً. نحن ملتزمون بتعزيز التعاون لتحقيق الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل الدوحة وخلق عالم أكثر عدالة واستدامة".

من جانبها، أعربت السيدة رباب فاطمة، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً، عن "تقديرها لصندوق قطر للتنمية على دعمه المستمر ولا سيما في برنامج عمل الدوحة ونواتجه الرئيسية"، مؤكدة أن "هذا الدعم سيكون حاسماً في مساعدة 1.1 مليار شخص في 45 دولة من أقل البلدان نمواً على تحقيق التقدم والازدهار".

وكانت دولة قطر قد أعلنت العام الماضي عن تقديم 60 مليون دولار لدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة، منها 10 ملايين دولار مخصصة لأنشطة المتابعة والرصد. وستركز الشراكة أيضاً على تعزيز القدرات المؤسسية واستخدام الحلول المبتكرة للتعامل مع التحديات المعقدة التي تواجهها هذه البلدان.